مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (3)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (3) 2017

الفكر السياسي المسيحي ومفهوم الدولة عند الإكويني

الدكتور فارس النداف*

(تاريخ الإيداع 24 / 4 / 2017. قبل للنشر في 18 / 5 / 2017)

□ ملخّص □

تعتبر الدولة أساس الدراسات السياسية عبر العصور، فقد اهتمّ الفلاسفة والسياسيون في القرون الوسطى بدراسة الدولة، مع أنَّ البداية في دراسة الدولة ترجع إلى فلاسفة الإغريق، أفلاطون، وأرسطو إذ اهتموا بدراسة الدولة وأطلقوا عليها تسمية (المدينة الدولة) وفيما بعد انشغل المفكرون المسيحيون بالعلاقة بين الدولة والكنيسة، والباب والبابا والإمبراطور، والسلطة الدينية والسلطة الزمنية، فطاعة الحكم القائم مستمد من قول السيد المسيح "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله" ولذلك فإنَّ الطاعة والولاء تكونان للسلطة الدينية وتعاليمها المتمثّلة بالكنيسة والسلطة الزمنية المتمثّلة بالملوك. فقد رأى توما الإكويني والذي يعتبر من المفكرين والفلاسفة المسيحيين أن النظام في الجماعات الإنسانية يصدر عن العقل والإرادة، فهو يقوم على ضرب من التعاقد، وإنَّ الطبيعة أو القانون الطبيعي جعلت لكل شيء مبدأ واحد، فالجسم تديره النفس والأسرة يديرها الأب والعالم يديره الله، وكذلك فإنَّ الدولة يجب أن يديرها فرد واحد وأنَّ الكنيسة لا تنافس الدولة بل تكملها والدولة خير.

الكلمات المفتاحية: السلطة الروحية، الكنيسة، فكر ديني، المسيحية، الدولة، البابا.

* أستاذ مساعد – كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (3)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (3) 2017

La pensée politique et le concept chrétien de l'état où Thomas d'Aquin

Dr. Fares Alnaddaf*

(Déposé le 24 / 4 / 2017. Accepté 18 / 5 / 2017)

□ Résumé □

La pensée politique chrétienne et la notion de l'État chez Thomas d'Aquin L'État constitue la base des études politiques à travers les siècles. En effet, les philosophes et les politiciens du Moyen Âge se sont intéressés à l'étude de l'État, même si, à l'origine, cet intérêt remonte aux deux philosophes grecs, Platon et Aristote, qui l'avaient étudié et appelé "pólis" (Cité-État). Plus tard, les penseurs chrétiens se sont préoccupés de la relation entre Église et État, Pape et Empereur, pouvoir religieux et pouvoir temporel. En effet, la soumission au régime en place est inspirée par ce propos du Christ : " il faut rendre à César ce qui appartient à César et à Dieu ce qui est à Dieu". Aussi, la soumission et la loyauté seraient-elle vouées au pouvoir religieux et à ses enseignements représentés par l'Église, ainsi qu'au pouvoir temporel représenté par les rois. En effet, Thomas d'Aquin, considéré comme penseur et comme philosophe chrétien, voyait que l'ordre, fondé sur une sorte de contrat, est dicté par la raison et la volonté ; il voyait que la nature ou la loi naturelle a fait en sorte que toute chose soit régi par un seul principe. Ainsi, le corps a pour principe l'âme, la famille a pour principe le père, et le monde a pour principe Dieu. De même, l'État doit être dirigé par un seul individu ; il n'est pas concurrencé par l'Église, mais lui complémentaire. D'ailleurs, l'état représente le bien. Mots-clés: Le pouvoir temporel, le pouvoir spirituel, l'Église, la pensée religieuse, le christianisme, l'État, le pape.

Mots clés: puissance spirituelle, l'église, la pensée religieuse, le christianisme, l'État, le pape.

*Professeur: Fares Alnaddaf, Professeur adjoint, Université Tishreen.

مقدّمة:

تعدّ الدولة قديماً، وحديثاً محور الدراسات السياسية من قبل المفكرين سواء في العصور القديمة أو الوسطى أو الحديثة، فالبداية ترجع إلى فلاسفة اليونان إذ أطلقوا تسمية المدينة الدولة وانشغل المفكرون بالعلاقة بين الدولة والكنيسة، أمّا المفكرون الإسلاميون فقد ذهب تفكيرهم إلى شرعية الخلافة، أي شرعية الدولة، والمفكرون في العصور الحديثة تطرقوا إلى هذا الموضوع وبحثوا في قيام الدولة وأساسها ووظيفتها فشكّلت أفكارهم نظريات بقيت كتراث للبشرية، إنَّ معنى كلمة دولة كما يفهم منها الآن هو معنى حديث، لم يعرف إلا في العصور الحديثة، إذ تعدّ بدايات ظهورها بعد الثورة الصناعية، وبداية عصر النهضة، فإذا عدنا إلى الإغريق نجد أنَّ المدينة والدولة، في لغة الإغريق مترادفتان وكلمة بوليس تشير إلى الاثنين معاً وقد اشتقت منها كلمة بوليسية التي تعني السياسة، وعندما أصبحت روما سيدة العالم القديم ظلّ الرومان لا يرون سوى شعوب خاضعة لسلطاتها Imperium ومن هذا اشتقّت كلمة امبراطورية. وورثت الإمبراطورية الجرمانية هذه السيطرة[1] وثار الخلاف الشديد المزمن بين السلطة الروحية والزمنية، وكانت فرنسا أوّل من تمرّدت على سيطرة البابا والإمبراطور وأنشأ ملوكها مملكة بزعامة الملك وتبعهم في ذلك مدن إيطاليا الشمالية، وبرز اسم جديد نقل عن اللاتينية للتعبير عن تلك الجمهوريات والإمارات وهو كلمة " Stato" أي الدولة Etat وأصبح شائعاً في القرن السادس عشر، وكان ميكافيلي أوّل من استعمل كلمة دولة في كتاباته بمعناه الحديث العصري، وقد اخترنا من بين المفكرين الذين بحثوا في الفكر السياسي المسيحي والدولة –القديس توما الإكويني– وفهمه للدولة المسيحية في القرون الوسطى.

أهمية البحث وأهدافه:

إنَّ الذي يستدعي الانتباه حقاً هو العلاقة بين الكنيسة والدولة، والتي أصبحت أكثر وضوحاً في القرون الوسطى، وخاصّة مع القديس توما الإكويني.

فأهمية البحث ترجع إلى أهمية موضوعه، وهو الفكر الديني المسيحي في القرون الوسطى وعلاقة الكنيسة بالدولة، ومفهوم الفكر الديني المسيحي للدولة، فكلمة دولة تدلّ على سلطة زمانية، وكلمة مسيحية تدلّ على سلطة روحية، وهي سلطة البابا، فالعلاقة بين السلطتان الزمنية والروحية هي التي أسس لها توما الإكويني، وتركت أثرها لفترة طويلة امتدت إلى القرن السادس عشر، حتّى ظهرت حركة الإصلاح عند مارتن لوثر، وانتقلت أوروبا إلى العلمانية من خلال فصل الدين عن الدولة.

منهجية البحث:

لكلّ دراسة سياسية أو فلسفية منهجاً تتبعه للوصول إلى الهدف المطلوب، ولعلّ دراسة الفكر الديني المسيحي، ومفهوم الإكويني للدولة فرض علينا استخدام المنهج التحليلي التاريخي.

الفكر الديني المسيحي والدولة:

إنَّ أهمّ دافع لتطوّر الفكر السياسي الغربي في العصور الوسطى، هو ظهور المسيحية وتأسيس الكنيسة، لقد ظهرت المسيحية في أرض كانت جزءاً من الإمبراطورية الرومانية، فلاقت اضطهاداً وعداءً من قبل الأباطرة الرومان،

[1] – **سلمى حمزة، الخنساء، تطور الأفكار السياسية، الجامعة اللبنانية، 2003، ص10.**

وفي بداية الأمر تغلغلت هذه الديانة الجديدة بين الطبقات الدنيا من الشعب الروماني، وبمدى ثلاثة قرون انتشرت واعتنقتها الطبقات الفقيرة.

واعترف بها الامبراطور قسطنطين عام 313م، فقويت الكنيسة بذلك الاعتراف وأصبحت فيما بعد عقيدة الدولة الرسمية[2]، لقد أسهم الفكر المسيحي في تطوّر الفكر السياسي، ولا سيما الغربي منه حتّى وإن لم تكن السياسة الهدف الأساسي للرسالة المسيحية، فكل أوجه الحياة الغربية انطبعت بالمسيحية التي تركت آثاراً سياسية لا تمحى، فهي غيّرت الإمبراطورية الرومانية في قرونها الأخيرة وسيطرت ونظمت العالم الإقطاعي في القرون الوسطى وأسّست للملكية في أوروبا[3].

لقد أضحى موضوع علاقة الكنيسة بالدولة والبابا بالإمبراطور، والسلطة الدينية بالسلطة الزمنية، وانقسام الآراء حولها من أهم القضايا المطروحة في القرون الوسطى.

طبيعة الفكر السياسي المسيحي:

من الأفكار التي جاءت بها المسيحية، الاعتقاد بوجود قانون أعلى من القانون الوضفي وأطلقوا عليه اسم "القانون الألهي، وهو لا يختلف عن القانون الطبيعي الذي تحدّث عنه الرواقيون، وشيشرون، كما أنّهم اعتقدوا أيضاً أنَّ العالم كلّه يخضع لقانون واحد كما يخضع لحكومة واحدة. وهذه الفكرة أيضاً لا تختلف عن فكرة الرواقيين عن خضوع الناس للقانون الطبيعي، لقد نادت المسيحية بالمساواة التامة بين الأفراد وقالت إنَّ هذه المساواة إن تعذّر قيامها في العالم الزمني فهي حقيقية بالنسبة للعلاقة بين الأفراد والخالق، ولا فرق بين هذا وما قاله الرواقيون، وفلاسفة الرومان، وما أراد القانون الروماني أن ينفّذه عملياً إذ نادى بمساواة جميع الأفراد أمام القانون، ويلاحظ أنَّ المسيحية، قد قامت بصبغ الفلسفة السياسية القديمة بنزعة تجعلها ملائمة للعقيدة الجديدة، ومن ضرورة الدولة لإقامة العدل [4]، لقد خالف المسيحيون فكرة الرومانيين إذ كانوا يعتقدون أنَّ سلطة الحاكم مستمدة من الشعب الذي يعين ملوك الدولة اليهودية، فالمسيحية تؤمن بفكرة الحق الإلهي في الحكم، وهذه الفكرة تنص على أنَّ الله هو الذي فرض الحكام على الشعوب، فأصبح من واجبها أن تطيع الحكام فمنذ أن دخلت المسيحية أوروبا ظهرت مشكلة طوال العصور الوسطى، وهي انقسام الولاء فقد تحتّم على المسيحي أن يدين بالولاء لسلطتين، فإنّه إلى جانب طاعته لله يجب أن يطيع القيصر، ومعنى ذلك قيام سلطة دينية تمثّلها الكنيسة، وسلطة زمنية يمثلها الإمبراطور، وكل منهما تفرض الطاعة العمياء والولاء التام، والمشكلة التي تقوم إزاء ذلك، إنّه اذا تعارضت السلطات فماذا يفعل المسيحي، أيطيع الإمبراطور أو يطيع الكنيسة[5].

إنَّ اتّباع تعاليم الدين وطاعة الكنيسة، مقدّمة على طاعة الامبراطور، فالمسيحي لا يتردد في عصيان القيصر إذا خالفت قوانينه وأوامره عقيدة الدين.

إن فكرة انقسام الولاء ليست جديدة في الواقع لأن كثير من المفكرين قبل المسيحية يعتقدون أن الدولة الكبرى ليست هي البشرية بأجملها كما قال سينكا، ولكنها مملكة الله التي سيخلد فيها الإنسان ومصيره، وقد افترضت وجود طبيعتين في الفرد، تتمثّل واحدة في الجسد وطبيعة تتمثل في الروح. ولهذا يحتاج المرء إلى نوعين من الأشراف

---

[2] – د. سلمى حمزة الخنساء، مرجع سابق، ص 57.

[3] – عادل خليفة، الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، جزء أول، دار المنهل اللبناني، ص 181.

[4] – بطرس بطرس غالي، وخيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة، مكتبة الانجلو المصرية، 1976م، ص62.

[5] – فؤاد محمد شبل، الفكر السياسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ج1، 166.

إحداهما هو الأشراف الروحي وذلك تقوم به الكنيسة والنوع الثاني هو الإشراف الزمني وتقوم به الدولة، تلك التفرقة كانت من أهمّ أسس النظرية المسيحية وهي التي أبرزت مشكلة تنظيم العلاقة بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية أي بين الكنيسة والدولة فالمسيحي إذاً الذي أطاع السلطة الدينية وحدها يقف موقف الخائن أمام السلطة الزمنية تبعاً للنظرية السياسية الرومانية، إنَّ المسيحي الحق لا يمكن بحال من الأحوال أن يطيع الامبراطور إذا كانت أوامره منافية لتعاليم الدين، لأنّه حينئذ يعد الامبراطور خارجاً على الدين وهو يرى أنَّ الدين يحتم عليه التزامً تجاه الله وحده[6].

العلاقة بين الكنيسة والدولة:

حين كانت الكنيسة منظمة اختيارية ليس لها صفة الاكراه، كان مثلها مثل أي منظمة اجتماعية لا تقوم علاقاتها مع الدول على نظرية معيّنة، ولكنها حين تحوّلت إلى منظمة رسمية بدأت تشعر بحاجتها إلى الاستقلال في المسائل الدينية[7]، ولا يعني هذا أنَّ تنفصل الكنيسة عن الدولة، وكان من رأي رجال الدين أن الكنيسة والدولة منظمتان إلهيتان يراد من وجودهما حكم الناس، وطاعة الدولة من أهمّ فضائل الديانة المسيحية، على أن الكنيسة بمالها من سلطة روحية تستطيع أن تكون سنداً قوياً للدولة، ومعنى ذلك أنَّ رجال الدين يرون أنّه من واجب الحاكم رعاية الكنيسة وحمايتها، والكنيسة حريصة على نوعين من الواجبات، أحدهما واجبات دينية والثاني واجبات مدنية، وقد يظهر تعارض بين هذين النوعين من الواجبات، إلّا أنَّ هذا لا يعني تفضيل نوع على آخر، بل إنَّ التوفيق بينهما سهل ميسور إذا صدقت النيّة على التعاون بين الكنيسة والدولة، ولا يتحقق هذا التعاون إلا إذا كان للكنيسة استقلال ذاتي [8] في الأمور المدنية، وحقيقة الأمر أنّ أصحاب هذه النظرية أرادوا أن يوضحوا أنَّ المسيحية تنطوي على نوعين متساويين من الواجبات، وهذا يحتّم وجود سلطتين متساويتين ومستقلتين بينهما تعاون تام، غير أنَّ هذه الفكرة تنطوي على مغالطات كثيرة. وفيها عيوب منطقية واضحة، أدّت إلى وقوع خلاف بين الحكام والكنيسة طوال فترة العصور الوسطى[9].

القديس توما الإكويني والدولة:

يعد القديس توماس الإكويني من كبار فلاسفة الكاثوليك، لقد لخّص الإكويني فلسفة المذهب الكاثوليكي الدينية والسياسية والاجتماعية، وانبثقت من فلسفته السياسية نظرية في السلطة، ونظرية في مقاومة الظلم والطغيان ونظرية في القوانين وإجابة على السؤال التقليدي، ما هو الحكم الأفضل[10].

لقد استند الإكويني في كتاباته على أرسطو وكانت آراؤه قد أخذت تتسرّب إلى الغرب بفضل الترجمات العربية لأعماله.

حرّمت الكنيسة جامعة باريس عام 1210 قراءة مؤلّفات أرسطو ونعتها بالكفر إذ إنَّ آباء الكنيسة قد صرّحوا باستحالة التوفيق بين المسيحية والفلسفة وادعوا أن الفلسفة تولّد الكفر والبدع، ثمّ عدّلوا عن ذلك وتبنوّا فلسفته بواسطة توما الإكويني خلال القرن الثالث عشر، بطريقة التوفيق بين الايمان والعقل بين اللاهوت والفلسفة، لقد وفق الإكويني في فلسفته بين الآراء اليونانية والآراء المسيحية، وبالنسبة لفلسفته السياسية، رفض الإكويني فكرة رئيسة في التفكير

---

[6] – محمد نصر مهنا، دراسة في الأصول والنظريات، دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ، ص 57–63.

[7] – سباني، الفكر السياسي، ترجمة حسن العروسي، القاهرة، نيويورك، 1971، ص243.

[8] – سعيد عاشوره، أوروبا في العصور الوسطى، النظم والحضارة، بدون تاريخ، ص 185.

[9] – جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة د. علي مقلد، الواد العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص66.

[10] – سلمى حمزة الخنساء، تطور الأفكار السياسية، مرجع سابق، ص 62.

المسيحي كان قد أبرزها القديس أوغسطين، التي تقول إنَّ بروز المجتمعات السياسية إلى حيّز الوجود جاء نتيجة سقوط الإنسان من عالم السماء وأنّها مظهر اصطناعي حصل إثر الخطيئة لتكون قصاصاً وعلاجاً لها.

لقد واجه الإكويني هذا المعتقد بنظرية أرسطو القائلة بميل الإنسان الغريزي للاجتماع مع الآخرين، فالانسان كائن اجتماعي وسياسي بطبعه وهذا الاندفاع الاجتماعي هو أصل الدولة، وأضاف بأنَّ الله رسم للبشر أن يكونوا في المجتمع، والدولة حصيلة الطبيعة التي انعم بها الله على الإنسان فالفرد جزء من المجتمع، يطوّر شخصيته ويكملها ويكتب صفته كإنسان عن طريق حياته، والإنسان في رأي الإكويني لا يوجد بدون مجتمع، وحتّى المجتمع وجد الحاكم ووجد القانون[11].

والمجتمع يقوم على تقسيم العمل وتبادل الخدمات والتعاون بغية الوصول إلى الحياة الصالحة والعادلة، ومهمة الحاكم لهذا النظام تشبه مهمة العقل في توجيه الجسد وإدارته، فالكنيسة لا تنافس الدولة بل تكملها والدولة خير، ووظيفتها ليست محصورة في حفظ النظام وتحقيق السلام فحسب بل في توجيه الأفراد نحو الأعمال الفاضلة، وتعويدهم عليها، فالحاكم السياسي يُرسى الأساس لسعادة البشر، وهو جزء من اختصاص الكنيسة ،فيسهم الحكم في تحقيق الهدف الأسمى للإنسان وتساعد الدولة الكنيسة في أداء مهمتها، وتهيئة الظروف لتوجيه الأفراد نحو غايتهم الروحية التي لا يستطيع الإنسان أن يصل إليها إلا بتوجيه رجال الدين [12]، وهنا يكمن دور الكهنة لخلاص النفس البشرية، إذ إنَّ رسالتهم قيادة الإنسان إلى حياة خيّرة فيما هذا العالم والإنسان يخضع في هذه الشؤون للسلطة الروحية قبل الزمنية، لأنَّ هدفه الأسمى السعادة في الحياة الأبوية لا في الحياة الفانية. فالسلطتان تصدران عن السلطة الإلهية والسلطة الزمنية لا تخضع للسلطة الروحية إلا بالقدر الذي اخضعها الله فيها إليها فيما يتعلّق بخلاص النفس[13]، ومن هنا على السلطة الزمنية الخضوع للسلطة الروحية في هذا المضمار أمّا فيما يتعلّق بالشؤون الأخرى، فمن الأفضل إعطاء الأولوية للسلطة الزمنية معتبراً أنَّ فنون الحكم والدولة تتطلب مهارات تختلف عن العمل في سلك الأنظمة الدينية، فهي سلطة بشرية مصدرها إلهي بالمعنى الضيّق، وعلى الحكومات أن تكون حارساً للصالح العام وتحافظ على الأمن والطمأنينة والنظام وتحترم حريّة الإنسان وتحدّ من مغالاة الملكية الفردية، تخضع لمعايير العدالة لتأتي قوانينها منسجمة مع القانون الطبيعي الأخلاقي[14]، ويفضّل تطبيق المبدأ الأرسطي القائل بسيطرة من يتولّى إنجاز الهدف النهائي على من يتكفلون بتنفيذ المراحل التي تقود إلى هذا الهدف، لقد استخلص الإكويني نتيجة تحتّم خضوع الحكومة الزمنية للكنيسة لصلة الأولى بالغايات الوسيطة، بينما تصبو الثانية لبلوغ الهدف الأسمى أي خلاص النفوس، فالمبدأ يقوم على خضوع الوسائل للغاية خضوعاً تسلسلياً فالملوك يجب أن يطيعوا الكهنة لأنَّ سلطة الكهنة هي روحية ومن ثم أسمى وأرفع من سلطة الملوك التي تختص بالأمور الدنيوية – والدولة خاضعة للكنيسة تاج النظام الاجتماعي والحكم الأخير في التقييم، كما يخضع الجسد للروح.

ويتّفق الإكويني مع أرسطو في تصنيف الأنظمة السياسية إلى ثلاثة أنواع عادلة وصالحة ترعى المصلحة العامة، وثلاثة فاسدة يراعي فيها الحكام مصالحهم الشخصية، ويرى الإكويني أنَّ الملكية الأرستقراطية خير أنواع الحكم، فهي تتماشى مع معتقده الديني، بأن للكون إلهاً واحداً، ومنطق الأمور على صعيد الدولة أن يتولّى الأمر حاكم

---

[11] - Maxcy. Ch: Philosophies, New-york – 1984, p117.

[12] – جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص188.

[13] – د. جهاد عواد بني هاني، الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، الأردن، عمان، 2004، ص148–151.

[14] – سلمى حمزة الخنساء، تطوّر الأفكار السياسية، مرجع سابق، ص 66.

واحد، فهذه هي شريعة الحكم في الطبيعة المرتكزة على الوحدة، فكل شيء هو مشيئة الرب، وطاعة المحكومين جزء من نظام الأشياء الطبيعي[15].

ونادى الإكويني بسيادة القانون، فعلى الحكومة أن تخضع للقانون الذي يخضع له جميع البشر لأنّه يرتكز على الوحي والتعاليم الإلهية، ويصدر عن العقل ويهدف إلى خدمة المصلحة العامة المشتركة فالقانون جزء لا يتجزأ من نظام الحكم الإلهي.

وقد قسّم الإكويني القانون إلى أربعة أنواع: القانون الأبدي، والقانون الطبيعي، والقانون المقدس، والقانون البشري أو الوضعي وهو القانون الخاص بالإنسان وحده وهو لا يقدّم لنا مبادئ جديدة وكل ما فيه إنّه يطبّق على البشرية المبادئ العامّة التي تضمنتها القوانين السابقة [16]، فالإنسان يختلف عن غيره من الكائنات بأنّه ذو عقل ومنطق، وأنّه اهتدى بعقله إلى العيش في مجتمع، ولهذا ظهرت الحاجة إلى قانون وضعي، يرمي إلى تحقيق الصالح العام في هذا المجتمع، وفقاً لمبادئ القوانين الإلهيّة والطبيعية، وعلى هذا فالقانون يستمدّ من الصالح العام لا من إرادة فرد أو إرادة مجموعة من الأفراد، ولكنه نتاج الشّعب كلّه، يعمل لتحقيق الصالح العامّ، وينتج هذا القانون، إمّا من التشريع، وإمّا من العادة والعرف، وينفذه حاكم يمثّل الشعب ويكون الشعب قد وكل إليه تنظيم حياته، أمّا ما يخصّ النواحي الاقتصاديّة داخل الدولة، فقد مجّد الإكويني العمل فالناس يعيشون معاً، يؤدون أعمالاً مختلفة، ويساعدون بعضهم بعضاً، فالثروة حسنة إذا استخدمت لاستعادة المجتمع [17]، لقد أصبحت أفكار الإكويني هادياً لعلماء الكنيسة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة:

إنَّ القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر كانت قرون انتصار الكنيسة، وسيطرة رجال الدين والبابا بالتحديد على زمام الأمور، بشكلٍ أمّن لهم الإمساك بالسلطة الدينية والزمنية، فلم يكن هناك خلاص خارج إطار الكنيسة حتّى أنَّ الملوك والأمراء الذين عصوا أمرها كانوا يُخلعون، الكفار والهراطقة مصيرهم الهلاك، وعبّرت الكنيسة بذلك عن شموليّة العالم بتصورها، ولكنّ الكنيسة ابتداءً من أواخر القرن الثالث عشر واجهت واقعاً جديداً تمثّل بسعي بعض الأمراء والملوك للحصول على الاستقلال والسيادة على إماراتهم وبرز نوع من الفكر العلماني بمواجهة سلطة البابا، مما أدّى إلى التصادم من جديد بين عالمين، ليعيد بناء الدولة الملكية في أوروبا انطلاقاً من النظام الاقطاعي الذي كان سائداً آنذاك، وقد ساعد على هذا الجو عوامل عديدة منها إعادة بعث القانون الروماني وإحياء الأرسطوطاليسية التي كانت تدعو إلى استعمال العقل وإن الدولة – المدينة هي مطابقة للطبيعة البشرية للإنسان[18]، ثم نمو المدن ابتداء من القرن الحادي عشر والقرون التالية، وانتقال مراكز الثقافة والعلم والاقتصاد من أيدي رجال الدين إلى هذه المدن مما قلّص من أهميّة رجال الدين والطبقة المتحالفة معهم وأخذت تبرز في الأفق نواة طبقة جيدة من الكتّاب والمؤلفين، تدعو إلى إحياء الحرية والانعتاق من سيطرة رجال الدين ثم قيام بعض الأباطرة والملوك منذ منتصف القرن الثالث عشر أمثال فريدريك الأول، والثاني بالتمرد على سلطات البابا، والقيام بحملات ضد الأكليروس وسلطاتهم

---

[15] – بطرس بطرس غالي، محمود عيسى المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص 75.

[16] – بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص75–76.

[17] – موريس كرانستون، إعلام الفكر السياسي، دار النهار للنشر، بيروت، 1970، ص38.

[18] – عادل خليفة، الفكر السياسي في العصور الوسطى، الجزء الأول، دار المنهل اللبناني، ص 114.

الزمنية التي رغم انتهائها لصالح الكنيسة في البداية إلّا أنّها عادت وانتصرت مع ملك فرنسا، وتأكيد حق الدولة وحق الملك في السلطة الزمنية، وذلك أواخر القرن الثالث عشر، حيث بدأ شعور بالولاء والشعور القومي يغلبان في أوروبا.

المراجع

1. بطرس بطرس غالي، وخيري عيسى، *المدخل إلى علم السياسة*، مكتبة الانجلو المصرية، 1976.
2. جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة د. علي مقلد، *الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع* ، بيروت، 1981.
3. جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، *المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع*، بيروت، 1985.
4. جهاد عواد بني هاني، *الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى*، الأردن، عمان، 2004.
5. سباني، *الفكر السياسي*، ترجمة حسن العروسي، القاهرة، نيويورك، 1971.
6. سعيد عاشوره، *أوروبا في العصور الوسطى*، النظم والحضارة، بدون تاريخ.
7. سلمى حمزة، الخنساء، *تطور الأفكار السياسية*، الجامعة اللبنانية، 2003.
8. عادل خليفة، *الفكر السياسي في العصور الوسطى الجزء الأول*، دار المنهل اللبناني.
9. علي عبد المعطي، *الفكر السياسي*.
10. فؤاد محمد شبل، *الفكر السياسي*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ج1.
11. محمد نصر مهنا، *دراسة في الأصول والنظريات*، دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ.
12. موريس كرانستون، *إعلام الفكر السياسي*، دار النهار للنشر، بيروت، 1970.

المراجع الأجنبية

1. MAXCY. CH: *Philosophies*, New-york – 1984.